

توقع دخول شركة ثالثة إلى القطاع إطلاق آلية خصخصة الهاتف الخليوي اليوم

على القيمة المضافة والخدمات الاختيارية" موضحاً بأن سعر دقيقة المكالمات يبلغ "١٦ سنتاً منها ٦ سنتات ضريبية للدولة".

ورغم اقبال اللبنانيين على استخدام الهاتف النقال بكثرة فإن نسبة انتشاره لا تتعدى ٣٠٪ من مجموع اللبنانيين اي نحو مليون مستخدم.

ويتوقع شهادة "أن ترتفع هذه النسبة مع تحرير القطاع لتبلغ بسهولة ٨٠٪".

وباعتماد الخصخصة يلتحق لبنان بركب دول المنطقة التي نفذت هذه الطريقة باستثناء سوريا وليبيا.

وبتنفيذ خصخصة الهاتف النقال تخصص الدولة قطاعاً طالما اعتبر بمثابة "الدجاجة التي تبيض ذهباً" لكونه احد ابرز موارد الدولة مع مدخول إجمالي يصل سنويا الى حوالي ٩٠٠ مليون دولار سنويا.

لكن الحكومة ترى بان لهذه العملية فوائد تعوض الخسائر في الموارد.

ويقول شهادة "باعتماد الخصخصة نتوقع على المدى المتوسط ان ترتفع نسبة النمو ١ الى ١.٥٪ على الاقل وان تنخفض خدمة الدين وان يرتفع حجم الضريبة على القيمة المضافة".

في المقابل يعرب برو عن خشيته من "ان ينتقل القطاع من احتكار الدولة الى احتكار القطاع الخاص اي بعبارة اخرى ان تختار الدولة شركات مقربة منها".

لكن السلطة اكدت تكرارا ان عمليات الخصخصة ستتم بكل شفافية.

من ناحية اخرى يعتزم لبنان خصخصة شبكة الهاتف الثابت التي تضم حوالي ٥٥٠ الف مشترك.

ويقول شهادة "في نهاية العام ٢٠٠٨ ستتحلى الدولة عن ٤٠٪ من الاسهم في مرحلة اولى سعياً لإنشاء شركة واحدة تحمل اسم تلكوم لبنان".

ضمن إطار عملية خصخصة الهاتف النقال الذي أقرته الحكومة، من المقرر ان تدخل سوق الهاتف الخليوي العام المقبل شركة ثالثة، وسوف يتاح لكل الشركات الراغبة بدخول السوق بتقديم عروضها التي تنتهي في كانون الثاني.

وفي هذا الصدد يعقد رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور كمال شحادة، والأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة الدكتور زياد حايك مؤتمراً صحافياً، وذلك لإطلاق آلية المزايدة العالمية لمنح رخصتي الهاتف الخليوي.

من المقرر ان تدخل سوق الهاتف النقال العام المقبل شركة ثالثة. وامام الشركات الراغبة بدخول السوق مهلة لتقديم عروضها تنتهي في كانون الثاني.

ويقول كمال شحادة رئيس الهيئة النازمة للاتصالات لوكالة فرانس برس "تعرفتنا المحلية والدولية هي من بين اعلی التعريفات في العالم اذا لم نقل انها الاعلى".

ويضيف "يدفع اللبناني معدل ٦٥ دولارا شهريا في مقابل ٤٠ دولارا يدفعها شهريا المواطن السعودي مثلاً" لافتاً الى ان إجمالي الناتج المحلي في السعودية يزيد بأكثر من عشرة اضعاف إجمالي الناتج المحلي في لبنان.

ويقول "في اوروبا يدفع المواطن اقل من ٤٠ دولارا شهريا".

ويشير شهادة الى "انه بالنسبة للبطاقات المدفوعة سلفاً، التي تشكل ٧٥٪ من الاشتراكات، تبلغ كلفة الدقيقة الواحدة نحو ٤٤ سنتاً وهو سعر باهظ".

ولا يقتصر ارتفاع الاسعار على البطاقات المدفوعة سلفاً بل يشمل ايضا خطوط الاشتراكات الشهرية.

ويقول زهير برو رئيس جمعية المستهلك - لبنان "بدون احتساب كلفة المكالمات يدفع المشترك ٤١ دولارا شهريا هي مجموع كلفة الاشتراك والضريبة